Kufa Journal of Arts
December 2024. No. 62, P 194-214
Faculty of Arts, University of Kufa.

مجلة آداب الكوفة
العدد ٦٢، كانون الاول ٢٠٢٤م، ص ١٩٤-٢١٤
كلية الآداب، جامعة الكوفة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الأحكام النحويّة للأسماء بين الفرّاء والطوسي (١)

الباحث حامد فاهم لفته
جامعة القادسية ـ كلية التربية ـ قسم اللغة العربية
www.hamedfahem88@gmail.com

أ. م. د. عقيل عكموش عبد
جامعة القادسية ـ كلية التربية ـ قسم اللغة العربية
aqeel.abdul@qu.edu.iq

الملخص:

يكشف هذا البحث عن بعض الأحكام النحوية المختصة بالأسماء، التي يخالف فيها الفرّاء البصريين، وبعض الأحكام التي، توافق فيها مع البصريين وخالفه الكوفيون، وقد نقلها عنه الشيخ الطوسي في التبيان في تفسير القرآن، ومن ثم يكشف عن مدى موافقة الشيخ الطوسي للفرّاء أو مخالفته له فيها.

وقد سلط هذا البحث الضوء على حكم العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ولا فصل، وحكم ترك الاخبار عن المبتدأ، وحكم إضافة الاسم الى ما يرادفه، وحكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وحكم مجيئ التمييز معرفة.

الكلمات المفتاحيّة: الأحكام، بين، الأسماء، جائز، ضعيف، قبيح.

Grammatical Provisions for Names Between Al-Farra and Al-Tusi

Hamed Fahem Lafa
Al-Qadisiyah University - College of Education – dept. of Arabic language

Assis. Prof. Dr. Aqil Akmoush Abd
Al-Qadisiyah University - College of Education – dept. of Arabic language

Abstract:

This research reveals some of the grammatical rulings related to names, in which Al-Farra contradicts the Basri, and some of the provisions in which he agrees with Al-Farra and the Kufics disagreed with him, and Sheikh Al-Tusi transmitted it from him in the explanation of the interpretation of the Qur'an, and then it reveals the extent of Sheikh Al-Tusi's agreement with Al-Farra or his disagreement with it. In which .

This research has shed light on the rule of kindness to the nominative pronoun without affirmation or separation, the rule of leaving the news from the subject, the rule of adding a noun to what it corresponds to, the rule of separating the genitive and the genitive, and the rule of coming to distinguish knowledge.

DOI: https://doi.org/10.36317/kaj/2023/v1.i57.12351
Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.
مجلة آداب الكوفة ـ جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي.

المسائل

أوّلًا: العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ولا فصل:

يرى النحويون جواز عطف الأسماء على بعضها، فيعطفون المظهر على المظهر، والمضمر على المضمر، وبالعكس فيعطفون المظهر على المضمر، والمضمر على المظهر من غير شرط إلّا في ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض [٢] .

أمّا ضمير الرفع المتصل، فقد اختلفوا في مسألة العطف عليه، فمنهم من قال يجوز ذلك في سعة الكلام من غير شرط، ومنهم من اشترط لصحة العطف عليه أن يؤكد بالمنفصل، أو يفصل بين العاطف والمعطوف بفاصل. هذا في سعة الكلام، وأجازوه في الشعر بلا شرط، والتفصيل يأتي أن شاء الله.

وكان الفرّاء في مقدمة الذين أجازوا العطف على الضمير المرفوع من غير شرط، ففي بيان معنى قوله تعالى من سورة النجم: ﴿**وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ**﴾[٣]، قال: " وقوله: (فاستوى)، استوى هو وجبريل بالأُفق الأعلى لمّا أُسري به ، وهو مطلع الشمس الأعلى ، فأضمر الاسم في ــ استوى ــ وردّ عليه (هو) ، وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون : استوى وأبوه ، وهو جائز ؛ لأنّ فيه مضمر وأنشدني بعضهم:

ألمْ تَرَ أنّ النّبعَ يُخْلِقُ عودهُ ولا يستوي والخروعُ المتقصّفُ [٤]

وقال الله تبارك وتعالى ــ وهو أصدق قيلًا ــ ﴿**أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبا وَءَابَاؤُنَا**﴾[٥]، فردّ الآباء على المضمر في (كنّا) إلّا أنّه حسن لمّا حيل بينهما بالتراب ، والكلام أئذا كنا ترتبًا نحن وآباؤنا"[٦].

يشير قول الفرّاء وما أورده من شواهد الى أنّ العطف على الضمير من دون فصل ولا تأكيد، جائز عنده في سعة الكلام، وأشار بقوله: " إلّا أنّه حسن لما حيل بينهما بالتراب، والكلام أئذا كنّا ترابًا نحن وآباؤنا " الى أنّه كلّما فُصِل بين الضمير وحرف العطف، أو أُكّد الضمير بالمنفصل كان العطف حسنًا.

والملاحَظ هنا أنّ الشيخ الطوسي لم ينقل رأي الفرّاء صريحًا في هذه المسألة، بل أشار إليه في تفسير الآية نفسها بقوله: " وقيل في (هو) قولان:

أحدهما: أنّه مبتدأ وخبره في موضع الحال، وتقديره: ذو مرةً فاستوى في حال كونه بالأُفق الأعلى.

الآخر: أنّه معطوف على الضمير في (استوى) ، وحسن ذلك كي لا يتكرر (هو) ، وأنشد الفرّاء:

ألم ترَ أنّ النبع تصلّب عوده ولا يستوي والخروع المتقصّف" [٧]

ويمكن أن نلمح من قول الشيخ الطوسي : وحسن ذلك كي لا يتكرر (هو) ومن نقله لبيت جرير الذي أنشده الفرّاء ، أنّه متفق مع الفرّاء في مسألة العطف على الضمير المرفوع في هذا الحال .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ومن الذين نقلوا رأي الفرّاء في هذه المسألة قبل الشيخ الطوسي ، أبو جعفر النحاس ، ومكي القيسي[٨].

وتوافق مع الفرّاء في هذه المسألة عدد من العلماء، منهم أبو علي الفارسي ، والباقولي ، وابن مالك ، ففي الحديث عن قوله تعالى من سورة المائدة : ﴿**وَكَتَبْنَا عَلَيهِم فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفسَ بِٱلنَّفسِ وَٱلعَينَ بِٱلعَينِ**﴾[٩]، أجاز الفارسي في (العين) على قراءة الرفع [١٠] ثلاثة وجوه ، فقال: " الوجه الثالث أن يكون عطف قوله (العينُ) على الذكر المرفوع في الظرف الذي هو الخبر، وإن لم يؤكّد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أُكّد في نحو: ﴿ **إِنَّهُۥ يَرَىٰكُم هُوَ وَقَبِيلُهُۥ**﴾[١١] ألا ترى أنّه قد جاء ﴿**لَو شَاءَ ٱللَّهُ مَا أَشرَكنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا**﴾[١٢] فلم يؤكّد كما أكّد في الآي الأُخر"[١٣]. وقريب من قول الفارسي قال الباقولي في تفسير الآية نفسها[١٤] .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل : " ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: مررت برجل سواءٌ والعدمُ ، فعطف العدم دون فصلٍ على ضمير الرفع المستتر في سواء"[١٥].

ونسب كثير من العلماء ــ لا سيما الذين تناولوا مسائل الخلاف بين البصرين والكوفيين ــ رأي الفرّاء الى الكوفيين أجمعين[١٦] .

ولقد احتج الكوفيون لمذهبهم بأنّ ذلك واردٌ في الكتاب العزيز وفي كلام العرب ، واستشهدوا له بالإضافة لما أورده الفرّاء آنفا من كلام الله تعالى بقول بعض العرب : كنتُ وجارٌ لي من الأنصار[١٧] ، وقول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إذ أقْبَلَتْ وزهيرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الملا تعسَّفنَ رَمْلا[١٨]

وقول جرير:

ورجا الأُخيطل من سفاهة رأيه ما لم يـكن وأبٌ لـــه لينالا[١٩]

فقد عُطف بالرفع على الضمير في الشواهد المتقدمة مع إمكانية النصب على المعية . قال ابن مالك في تعليقه على بيت جرير : " وهذا فعل مختارٍ غير مضطرٍ لتمكن قائله من نصب أبٍ على أن يكون مفعولًا معه ومثله قول عمر ابن أبي ربيعة " [٢٠] .

أمّا سيبويه فقد ذكر هذا الأمر في غير موضع من الكتاب ، فمرة وصفه بالقبح وأخرى بالضعف ، مالم يؤكد الضمير بالمنفصل فيحسُن حينئذٍ ، فقال في باب متصرف رويد : " فإن قلت : رويدكم وعبدُ الله ، فهو أيضا رفع وفيه قُبحٌ ؛ لأنّك لو قلت : اذهب وعبدُ الله كان فيه قُبْحٌ ، فإذا قلت اذهب أنتَ وعبدُ الله حسُن . ومثلُ ذلك في القرآن: ﴿**فَٱذهَب أَنتَ وَرَبُّكَ**﴾[٢١] و﴿**ٱسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ**﴾[٢٢]"[٢٣] .

وقال في باب ما يحسن أن يشرك المظهرُ المضمر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهرُ المضمرَ فيما عمل فيه: " وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهرُ فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله ... فإن نعتّه حسُن أن يُشركه المظهر، وذلك قولك : ذهبت أنت وزيدٌ ... وقد يجوز في الشعر قال الشاعر : قلت إذ اقبلت وزهيرٌ تهادى ... "[٢٤] .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وقال في باب ما يكون محمولا على إنّ : " قولك : إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وإنّ زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ ، فعمرٌو وسعيدٌ يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف ... فأمّا الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولًا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أنْ تقول : منطلق هو وعمرٌ، وإنّ زيدًا ظريف هو وعمرٌو" [٢٥] .

وأمّا البصريون، فالذي يفهم من أقوالهم أنّ العطف على الضمير المرفوع ، قبيحٌ في سعة الكلام ، حتى يؤكد بالمنفصل ، أو يُفصل بين العاطف والمعطوف بفاصل ، فيكون العطف حسنًا، وهو جائز عندهم في الشعر بلا شرط [٢٦] .

وهو ــ العطف على الضمير من غير تأكيد ــ عند ابن جني أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ففي تعليقه على قول الشاعر [٢٧] :

ألا يا نَخلةً مِنْ ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمة الله السلامُ

قال: " وعندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَل العطف ، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في عليك ، وذلك أنّ (السلام) مرفوعٌ بالابتداء وخبره مقدّم عليه ، وهو (عليك) ففيه اذًا ضميرٌ مرفوعٌ بالظرف ، فإذا عطفت(رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم ، ولكن فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد جاء في الشعر"[٢٨] .

ولجأ البصريون الى تأويل الشواهد التي احتج بها الكوفيون لمذهبهم، فأوّلوا الأبيات الشعرية على أنّها من الضرورات أو الشواذ التي لا يمكن القياس عليها، وقالوا في بعض الشواهد القرآنية إنما حسن العطف لوجود الفاصل كما في قوله تعالى: ﴿**لَو شَاءَ ٱللَّهُ مَا أَشرَكنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا**﴾ فقالوا إنّما حسن العطف هنا لوجود الفاصل (لا) ، وأمّا الآية محل الشاهد فقالوا أن الواو فيها حالية وليست عاطفة[٢٩] .

فالخلاصة أنّ حكم العطف على الضمير المتصل المرفوع، الجواز عند الفرّاء والكوفيين في سعة الكلام ومن دون شروط، وحجتهم في ذلك السماع حيث ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب، وهو عند سيبويه والبصريين قبيح في سعة الكلام من غير تأكيد ولا فصل وجائز في الشعر للضرورة، ويبدو أن الشيخ الطوسي يرى جواز العطف من دون شروط كما تقدّم.

ثانيا: ترك المبتدأ بلا خبر

في قوله تعلى من سورة البقرة: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُم وَيَذَرُونَ أَزوَٰجًا يَتَرَبَّصنَ**﴾[٣٠] أعرب النحويون الاسم الموصول (الذين) مبتدأ واختلفوا في خبره ، هل هو ملفوظ به أو محذوف ؛ لعدم وجود الضمير العائد على المبتدأ من الخبر .

فذهب الفرّاء الى أنّه لا خبر له ، بل أُخبر عن الأزواج المتصل ذكرهنَّ بالذين ؛ لأنّ الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر، فجاء الخبر عمّا هو المقصود ، وترك الإخبار عن الأوّل ، والمعنى: من مات عنها زوجها تربصت ، فقال في معنى الآية : " يقال كيف صار الخبر عن النساء ، ولا خبر للأزواج ، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين) , فذلك جائز إذا ذكرت اسماء ثم ذكرت

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

اسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأوّل ، ويكون الخبر عن المضاف إليه ، فهذا من ذلك ؛ لأنّ المعنى ـ والله أعلم ـ إنّما أُريد به : من مات عنها زوجها تربصت ، فترك الأوّل بلا خبر، وقصد الثاني لأنّ فيه الخبر والمعنى"[٣١] .

فتحرير مذهب الفرّاء، جواز ترك المبتدأ بلا خبر ، والاكتفاء بخبر المضاف إليه ، في حال إذا كان المبتدأ مضافا الى أسماء فيها معنى الخبر ، نحو: إنّ زيدًا وأُخته منطلقةٌ ، لأنّ المعنى أُخت زيدٍ منطلقةٌ ، وقد استشهد الفرّاء لرأيه بقول الشاعر :

بني أسدٍ إنّ ابن قيسٍ وقتله بغـــيـــــر دمٍ دارُ المذلـــــــة حلـــــت [٣٢]

فقال في تعليقة على البيت السابق: " فألقى ابن قيس ، وأخبر عن قتله أنّه ذُل ، ومثله:

لعلي إنْ مالت بي الريح ميلة على ابـن أبي ذيّـان أن يتـنـدمـــــــا[٣٣]

فقال: لعلّي ثم قال: أن يتندما ؛ لأن المعنى : لعل ابن أبي ذيّان أن يتندّم إن مالت بي الريح ، ومثله قولة تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم**﴾[٣٤]، إلّا أنّ الهاء من قوله : (وصيّة لأزواجهم) رجعت على (الذين) فكان الإعراب فيها أبين"[٣٥] .

وقد نقل الشيخ الطوسي رأي الفرّاء في تفسير الآية نفسها ، فبعد أن نقل توجيه غيره من النحويين لها قال : " الرابع أن يعدل عن الإخبار عن الأزواج ؛ لأنّ المعنى عليه والفائدة فيه ، ذهب اليه الكسائي والفرّاء"[٣٦] .

وما نقله الشيخ الطوسي عن الفرّاء ، نقله عن الفرّاء قبله النحاس ، والفارسي في الإغفال ، والثعلبي[٣٧]، ونقله بعده ، العكبري ، وأبو حيّان [٣٨] ، ونسبه الزجاج الى الفرّاء والكوفيين ، ونسبه ابن عطية الى بعض الكوفيين ، ونسبه الفارسي في البصريات الى البغداديين [٣٩] .

وتوافق مع الفرّاء في هذه المسألة ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ومحمد بن جرير الطبري ، ففي بيان مجاز قوله تعالى من سورة الأنفال : ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ**﴾[٤٠]، قال أبو عبيدة : " العرب إذا جازت بـ(مَن يفعل كذا) فإنّهم يجعلون خبر الجزاء لـ(مَن) وبعضهم يترك الخبر الذي يجاز به لـ(مَن) ، ويخبر عمّا بعده فيجعل الجزاء له ... والعرب أيضا إذا خبّروا عن اثنين أظهروا الخبر عن أحدهما وكفوا عن خبر الآخر ... ولم يقولوا من يحارب الصلت وزيدًا شجاعان"[٤١]، واستشهد أبو عبيدة لمذهبه بقول شداد بن معاوية:

فمن يكُ سائلا عني فإنّي وجروة لا ترود ولا تعارُ[٤٢]

فلم يقل الشاعر لا نرود ولا نعار فيدخل نفسه معها في الخبر، وقول الأعشى:

وإنّ امرأ أهدى اليـــــكِ ودونَهُ من الأرض موماةُ وَيهماء خيْفَقُ
لمحقوقة أن تستجيبي لِصَوته وَأن تَعلمـــــي أنّ المُعان موفّقُ [٤٣]

فترك الشاعر الخبر عن امرئ ، وأخبر عن الناقة فخاطبها .

وقال الطبري في تفسير الآية محل الشاهد : " فإن قال قائل : فأين الخبر عن الذين يتوفون؟ قيل هو متروك ؛ لأنّه لم يقصد قصْد الخبر عنهم ، وإنّما قصد الخبر عن الواجب على المعتدات من العدة في وفاة أزواجهن ، فصرف الخبر عن الذين ابتدأ بذكرهم من الأموات الى الخبر عن

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أزواجهم ... وهو نضير قول القائل : بعض جبتك متخرقة ، في ترك الخبر عمّا ابتُدِئ به الكلام الى الخبر عن أسبابه"[٤٤] .

واعترض على الفرّاء بعض البصرين ، ووصفوا رأيه بالخاطِئ أو البعيد عن الصواب ، وعللوا اعترضهم بأمرين :

الأوّل: إنّه لا يجوز أن يُبتدأ باسم، ولا يُخبر عنه؛ لأنّ الكلام إنما وضع للفائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح.

الثاني: إنّه يتعارض مع قول الفرّاء، وذلك أنّه يرى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان، أي أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فإذا كان المبتدأ بلا خبر لم يكن له ما يرفعه ، قال الزجاج في ردّه على الفرّاء والكوفيين : " وهو أيضا من قولهم محال لأنّ الاسم إنما يرفعه اسم اذا ابتُدئ اسم مثله ، أو ذُكر عائد عليه ، فهذا على قولهم باطل ؛ لأنه لم يأت اسم يرفعه ، ولا ذكر عائد عليه"[٤٥] .

ويمكننا دفع اشكال البصرين على الفرّاء، بأنه لم يقل بجواز ترك المبتدأ بلا خبر مطلقا، وإنّما أجاز تركه لفظًا ؛ لدلالة المعنى عليه ، أي في حال إضافته الى اسماء فيها معنى الخبر ، وهذا الشي بيّن في قوله المتقدّم في أوّل المسألة .

واختلف البصريون فيما بينهم في خبر الذين في الآية المباركة ، فقيل هو ملفوظ به وهو (يتربصن) , وقد رُبط من جهة المعنى ؛ لأنّ النون في يتربصن عائد على الأزواج الذين يتوفون فلو صرّح بذلك ، فقيل يتربصنّ أزواجهم لم يحتج الى حذف وكان اخبارًا صحيحًا[٤٦]، وقيل ثمة حذف إمّا من المبتدأ ، والتقدير: وأزواج الذين يتوفون ... دلّ على المحذوف قوله (ويذرون أزواجًا) ، أو من الخبر ، والتقدير : يتربصن بعدهم أو بعد موتهم [٤٧] ، وثمة أقوال أُخرى في توجيه الآية ، وذكر الخبر[٤٨] .

فالنتيجة أنّ الفرّاء يرى جواز ترك المبتدأ بلا خبر ، في حال كان هذا المبتدأ مضافا إلى أسماء فيها معنى الخبر ، ومنع البصريون ذلك لسببين كما تقدم ، وأما الشيخ الطوسي فيمكن أن نقول أنّه متفق مع الفرّاء ، لأنّه بعد أن نقل رأي الفرّاء وشواهده نقل رأي أبي عبيدة وشاهده وقال معلقا عليه : " فحذف الخبر من الأوّل لأنّ خبر الثاني يدل عليه ؛ لأنه أراد فإنّي حاضر وفرسي حاضرة لا ترود ولا تعار"[٤٩] .

ثالثا: إضافة الاسم الى ما يرادفه:

اختلف النحويون في مسألة إضافة الاسم الى مثله ، فأجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون ، ونقل الشيخ الطوسي عن الفرّاء أنّه يقول بجوازه .

وقد ذكر الفرّاء في غير موضع من كتابه (معاني القرآن) جواز إضافة الاسم الى مرادفه إذا اختلف لفظه[٥٠] ، ففي بيان معنى قوله تعالى من سورة الأنعام : ﴿**وَلَلدَّارُ ٱلأٰخِرَةُ خَيرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعقِلُونَ**﴾[٥١]، قال: " جُعِلت الدار هنا اسما ، وجُعِلت الآخرة من صفتها ، وأُضيفت في غير هذا الموضع ، ومثْلُهُ مما يضاف الى مثْلِهِ في المعنى قوله: ﴿**إِنَّ هٰذَا لَهُوَ حَقُّ**

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ٱلۡيَقِينِ﴾[٥٢]، والحق هو اليقين ، كما أنّ الدار هي الآخرة ، وكذلك أتيتك بارحة الأولى ، والبارحة الأولى . ومنه يوم الخميس وليلة الخميس . يضاف الشيء الى نفسه إذا اختلف لفظه ، كما اختلف الحق واليقين ، والدار (و) الآخرة ، واليوم والخميس ، فإذا اتفقا لم تقل العرب : هذا حق الحق ، ولا يقين اليقين ؛ لأنّهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنّهما مختلفان في المعنى"[٥٣] .

فالفرّاء لم يقرر إضافة الاسم الى نفسة إذا لم يختلف اللفظ ، فإذا اتفق الاسمان في اللفظ لم يُجز الإضافة ، وقد أكد هذا الأمر في موضع آخر من (معاني القرآن)، ففي تفسير قوله تعالى من سورة يوسف: ﴿**وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَواْۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ**﴾[٥٤] ، قال : " أُضيفت الدار الى الآخرة وهي الآخرة , وقد تضيف العرب الشي الى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله : ﴿**إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ**﴾ ، والحق هو اليقين ، ومثله أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأوّل... وجميع الأيّام تضاف الى أنفسها لاختلاف لفظها"[٥٥] .

ومن هنا يتبين لنا صحة ما نسبه الشيخ الطوسي للفرّاء في هذه المسألة ، فقد ذكر هو الآخر في أكثر من موضع من التبيان أنّ الفرّاء يرى جواز إضافة الاسم الى نفسه إذا اختلف لفظه ، ففي تفسير الآية السابقة من سورة الأنعام قال : " قال الفرّاء جعلت (الدار) هنا اسما و(الآخرة) صفتها ، وأُضيفت في غير هذا الموضع ، ومثله مما يضاف الى مثله قوله : ﴿حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾"[٥٦] ، وكرر القول في تفسير الآية من سورة يوسف : فقال : " وقال الفرّاء : قد يضاف الشيء الى نفسه إذا اختلف لفظهما مثل حق اليقين"[٥٧] .

وقد ورد رأي الفرّاء وقوله في غير كتاب من كتب النحو، والتفسير[٥٨]، ونقله بعضهم عن الكوفيين [٥٩]، وقال بعضهم توافق مع الفرّاء في جواز إضافة الاسم الى مثله إذا اختلف لفظه ، ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) ، والزمخشري ، وابن طاهر(ت٥٠٧ه) ، وابن خروف (ت ٦٠٩ أو ٦١٠ه)[٦٠]، ومنع الزمخشري ذلك ، ففي كتابه المفصل يقول : " والذي أبوه من إضافة الشيء الى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين أو معنى واحد ، كالليث والأسد ، وزيد وأبي عبد الله ، والحبس والمنع ، ونظائرهن ، فتضيف أحدهما الى الآخر، فذلك بمكان من الإحالة "[٦١] . فيتضح بما قاله الزمخشري أنّه غير متفق مع الفرّاء في هذا الأمر.

وكان دليل الكوفيين على مذهبهم بأن ذلك وارد في كتاب الله العزيز، وفي كلام العرب كثيرًا ، ومن الشواهد التي احتجوا بها لمذهبهم في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿**دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ**﴾[٦٢]، ﴿**وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ**﴾ ﴿**حَبلِ ٱلۡوَرِيدِ**﴾ ﴿**سَكۡرَةُ ٱلۡمَوتِ**﴾ [٦٣] ﴿**وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕ**﴾[٦٤]، وفي نهج البلاغة : **"سكائك الهواء"** و**"رُخاء الدعة "** و**"لنسخ الرجاء منهم شفقاتُ وجلهم"**[٦٥] ، وجعلوا منه من أقوال العرب: مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، وحبة الحمقاء ، وقال رضي الدين الأستراباذي بعد أن ذكر رأي الفرّاء ومثاله : " والواقع أنّ مثله كثير لا يمكن دفعه ... ولو قلنا أنّ بين الاسمين في كل موضع فرقًا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة "[٦٦] ، وهو بقوله هذا يؤيّد مذهب الفرّاء بجواز إضافة الاسم الى مرادفه إذا اختلف لفظه .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ومنع البصريون إضافة الاسم الى ما يرادفه ، لأنّ غرض الإضافة عندهم ، تعريف المضاف بالمضاف إليه ، أو تخصيصه به ، فلا بد حينئذٍ من أن يكون غيره في المعنى ؛ لأنّ الشي لا يتعرف بنفسه ، ولا يتخصص ، ولو كان فيه تعريف لكان مستغنيًا عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته الى اسمه أبعد من التعريف هذا ما قالوا ، وذهبوا إلى تأويل جميع ما استشهد به الكوفيون على أنّه على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، متناسين الأصل الذي أقروه وهو أنّ ما لا يحتاج الى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل . فأوّلوا قوله تعالى: ﴿**دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ**﴾ على تقدير: دين الملّة القيمة ، وقوله تعالى: ﴿**حَقُّ ٱلْيَقِينِ**﴾ على معنى: حق الأمر اليقين ، وهكذا بقية الشواهد[٦٧] .

فحكم إضافة الاسم الى مرادفة الجواز ، عند الفرّاء والكوفيين ، بشرط اختلاف لفظه وعند البصرين عدم الجواز ، ويبدوا أن الشيخ الطوسي أيضا يرى جواز إضافة الاسم الى مرادفه حيث نجده في تفسير الآية من سورة الانعام يقول : " وحسن إضافة الدار الى الآخرة ، ولم يقبح من حيث استُقبح إقامة الصفة مقام الموصوف " [٦٨] ، وفي تفسير الآية من سورة يوسف ذكر توجيه الكوفيين والبصرين كليهما ولم يعترض على أحدهما [٦٩] .

رابعًا: الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

في تفسير قوله تعالى من سورة إبراهيم: ﴿**فَلَا تَحسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخلِفَ وَعدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ**﴾[٧٠]، أورد الشيخ الطوسي بيت زعم أنّه من إنشاد الفرّاء ، يشير فيه الى أنّ الفرّاء يرى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وما أنشده الشيخ الطوسي عن الفرّاء هو نفسه ما استشهد به غيره من النحاة على هذه المسألة ، وهو البيت الآتي:

فزججتـــــــــها بمزجّـــــةٍ رجَّ القلوصَ أبي مزادة [٧١]

وبعد مراجعة معاني القرآن، نجد أنّ الفرّاء أنشد البيت السابق، بعد كلام طويل بيّن فيه رأيه في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه صراحة، ففي بيان معنى الآية محل الشاهد يقول الفرّاء: " أضفت (مخلِفَ) الى الوعد، ونصبت الرسل على التأويل، وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين مثل كسوتك الثوبَ، وأدخلتك الدار فابدأ بإضافة الفعل الى الرجل فتقول: هو كاسِ عبدِ اللهِ ثوبًا، ومدخلُهُ الدار، ويجوز هو كاس الثوب عبدَالله، ومدخلَ الدارِ زيدًا ... ومثله قول الشاعر:

ترى الثورَ فيها مدخلَ الظلّ رأسَه وسائره بادٍ الى الشمسِ أجمع[٧٢]

فأضاف (مدخل) الى الظل وكان الوجه أن يضيف (مدخل) الى الرأس ... ومثله : يا سارق الليلةِ أهلَ الدارِ ... وكان بعض النحويين ينصب (الليلة) ، ويخفض (أهل) فيقول : يا سارق الليلةَ أهلِ الدار... وليس ذلك حسنًا في الفعل ، ولو كان اسما لكان الذي قالوا أجوز ... ولكن إذا اعترضت صفة بين خافضٍ وما خفض جاز إضافته ، مثل قولك هذا ضاربُ في الدار أخيه ، ولا يجوز إلّا في الشعر"[٧٣] .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

فالفرّاء في قوله هذا يصرّح بأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، لا يجوز إلّا في الشعر، ويكون الفصل إمّا بالظرف أو بالجارّ والمجرور ، وهذا الشيء بيّن في الشواهد والأمثلة التي أوردها .

ويبدو أنّ الشيخ الطوسي بإيجازه قول الفرّاء ، واقتصاره على البيت الشعري ؛ أراد أن يشير إلى هذا المعنى ، والفرّاء بعد متمسك بعدم جواز الفصل بغير الظرف ، والجار والمجرور حتى في الشعر ، ففي تعليقه على قول الشاعر :

فزججتـــــــــها بمزجّـــــةٍ رجَّ القلوصَ أبي مزادة

يقول : " باطل ، والصواب : زجّ القلوصِ أبو مزادة "[٧٤] .

والشيخ الطوسي متفق مع الفرّاء ، في عدم إباحة الفصل بين المضاف والمضاف إلية في سعة الكلام مطلقا ، ويبيح الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر للضرورة ، ففي تفسير الآية محل الشاهد يقول : " قُرئ في الشواذ (مُخلِف وعدَه رسلِه) وهي شاذة رديئة ؛ لأنّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه " [٧٥] ، وقال في موضع آخر في تفسر قوله تعالى من سورة الأنعام : **﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِير مِّنَ ٱلمُشرِكِينَ قَتلَ أَولَٰدِهِم شُرَكَاؤُهُم﴾**[٧٦] : " فوجه قراءة ابن عامر: أنّه فرّق بين المضاف ، والمضاف إليه بالمفعول ... ومن أضاف القتل الى الأولاد في القراءة الأخرى يكون الأولاد في موضع النصب ، وهو مفعول به بـ (القتل) وأنشدوا فيه بيتًا على الشذوذ

فزججتـــُــــــها بمزجّـــــةٍ رجَّ القلوصَ أبي مزادة

وهذا لا يجوز عند أكثر النّحويين ؛ لأنّ القراءة لا يجوز حملها على الشاذ القبيح ؛ ولأنّه إذا ضعف الفصل بالضرف حتى لم يجز إلّا في ضرورة الشعر، فأنْ لا يجوز في المفعول به أجدر، ولم يكن بعد الضعف إلّا الامتناع "[٧٧] .

وتوافق البصريون مع الفرّاء والشيخ الطوسي، فهم أيضا يرون عدم جواز أن يفصل بين المضاف والمضاف إلية، في سعة الكلام بفاصل، أي فاصل كان، ويجيزون في ضرورة الشعر أن يفصل بينهما بالظرف أو بالجار والمجرور، دون غيرهما [٧٨] .

وبالمنعى السابق تنطق عبارة سيبويه الآتية: " ولا يجوز: يا سارق الليلةَ أهلِ الدار إلّا في الشعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"[٧٩] .

واحتج المانعون بعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، لأنّهما بمنزلة الشيء الواحد ، فالمضاف إليه من تمام المضاف ، يقوم مقام التنوين ، ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون ، كذلك لا يحسن الفصل بينهما , إنّما جاز بالظرف ؛ لأنّ الأحداث وغيرها لا تكون إلّا في زمانٍ أو مكان ، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر ، فكان ذكرها وعدمها سيّان ، وذهبوا الى القول بضعف قراءة ابن عامر وشذوذها ، أو أنّها من وهم القارئ [٨٠] .

أمّا الكوفيون فقد رأوا في هذه المسألة رأيين:

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الأوّل: وقد نسب الى جمهور المتقدمين منهم ، وهو أنّه لا يجوز في سعة الكلام أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بفاصل أي فاصلٍ كان ، ويجوز في ضرورة الشعر أن يفصل بينهما ، أيًّا كان نوع المضاف ، وأيًّا كان نوع الفاصل[٨١] .

الثاني : ونُسب الى المتأخرين منهم ، ورجحة الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، في تعليقه على شرح الأشموني ، وهو أنّه يجوز فصلمها إذا كان المضاف مصدرًا ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إمّا مفعوله ، نحو قوله تعالى : (قتلُ أولادَهم شركائهم) ، وإمّا محله نحو قولهم : ترك يومًا نفسِك وهواها سعي لها في رداها ، أو كان المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه مفعوله الأوّل ، والفاصل : إمّا مفعوله الثاني نحو : وسواك مانع فضلَه المحتاجِ ، أو محله نحو : هل أنتم تاركو لي صاحبي ، أو يكون الفصل بالقسم ، نحو هذا غلامُ واللهِ زيدًا , ويختص الجواز بضرورة الشعر فيما عداها [٨٢] .

فالفصل بين المضاف والمضاف إلية ، عند الفرّاء والشيخ الطوسي ، ممنوع في سعة الكلام مطلقًا ، وهو جائز عندهم في الشعر للضرورة ، بشرط أنْ يكون الفاصل إمّا الظرف أو الجار والمجرور ، وتوافق معهما البصريون ، وخالفهما بعض الكوفيين كما تقدم تفصيله .

خامسًا: مجيئ التمييز معرفةً:

للنّحاة في تعريف التمييز عبارات كثيرة، يمكن أن يُستخلص منها القول بأنّه: كل اسم نكرة تضمن معنى (مِنْ) الجنسية، رافع لإبهام جملة قبله، نحو: تصبب زيدٌ عرقًا، واختُلف في مجيئه معرفة، فأجازه قوم ومنعه آخرون، ونقل الشيخ الطوسي عن الفرّاء أنّه يُجيز كونه معرفة.

وهذا ما نجده عند الفرّاء في غير موضع من (معاني القرآن)، ففي بيان معنى قوله تعالى من سورة البقرة : ﴿**وَمَن يَرغَبُ عَن مِّلَّةِ إبرٰهِمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفسَهُ**﴾[٨٣] ، يذكر الفرّاء أنّ : " العرب توقع سفه على نفسه وهي معرفة . وكذلك بطرت معيشتها ، وهي من المعرفة كالنكرة ؛ لأنّه مفسّر والمفسّر في أكثر الكلام نكرة ، كقولك : ضقت به ذرعًا ، وقوله: ﴿**فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيءٍ مِّنهُ نَفسًا**﴾[٨٤]، فالفعل للذرع ؛ لأنّك لا تقول ضاق ذرعي به ، فلمّا جعلت الضيق مسندًا ، فقلتَ ضقتُ ، جاء الذرع مفسّرًا ؛ لأنّ الضيق فيه ؛ كما تقول : هو أوسعكم دارًا . دخلت الدار لتدل على أنّ السعة فيها لا في الرجل ؛ وكذلك قولهم : قد وجعتَ بطنَك... إنّما الفعل للأمر ، فلمّا أُسند الفعل الى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير"[٨٥] .

وأعاد الفرّاء مضمون قوله السابق في توجيه (معيشتها) في قوله تعالى من سورة القصص: ﴿**وَكَم أَهلَكنَا مِن قَريَةِ بَطِرَت مَعِيشَتَهَا**﴾[٨٦] ، وكان رأي الفرّاء بأنّ هذه المعرفة لا يجوز تقديمها على عاملها ، كما لا يجوز تقديم التمييز لأنها في معناه حيث يقول : " ولذلك لا يجوز تقديمه ، فلا يقال : رأيه سفه زيدٌ ... لأنّه وإن كان معرفة فإنّه في تأويل نكرة ، ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه "[٨٧] .

ونقل الشيخ الطوسي رأي لفرّاء في تفسير الآيتين السابقتين كلتيهما ، ففي تفسير الآية من سورة البقرة ، وبعد أن نقل توجيه النحويين لنصب (نفسه) فيها قال : " الثاني أن يكون على

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

التفسير كقوله تعالى : ﴿**فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيء مِّنهُ نَفسًا**﴾، وهو قول الفرّاء ، قال : العرب توقع سفه على نفسه وهي معرفة ، وكذلك بطرت معيشتها "[٨٨] .

وما نقله الشيخ الطوسي عن الفرّاء ، بأن نصب (نفسه) على التمييز، نقله بعده الطبرسي ، والعكبري[٨٩] ، وذكره الزّجّاج ، وابن السراج دون تصريح باسم الفرّاء ، واكتفيا بالقول : " وقال بعض النحويين " [٩٠] .

ونُقل عن الكوفيين ، وابن الطراوة ، موافقتهم الفرّاء في جواز تعريف التمييز، مستشهدين له بقول الشاعر رشيد اليشكري:

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر[٩١]

وأجاز الزمخشري أن يأتي التمييز معرفة شذوذا ، ففي تفسير قوله تعالى : ﴿**وَمَن يَرغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبرَٰهِمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفسَهُ**﴾ ، يقول : " وقيل انتصاب النفس على التمييز نحو: ... وأعمَّ رأسه ، ويجوز أن يكون من شذوذ تعريف التمييز ... وقيل معناه سفه في نفسه ، فحذف الجار كقوله ظني مقيمٌ أي في ظنّي ، والوجه الأوّل هو الأولى . وكفى شاهدا له بما جاء في الحديث : " الكِبَر أن تسفه الحق ، وتغمص الناس[٩٢] " [٩٣] ، ورجح الكنغراوي مجيء التمييز معرفة ، ففي حدّه يقول : " ويكون معرفة ، نحو : سفه نفسه ... والتأويل تعسف "[٩٤].

وخالف البصريون الفرّاء ، فمنعوا أن يكون التمييز معرفة ، واشترطوا تنكيره . قال المبرّد: " لأنّه إذا كان معروفًا كان مخصوصًا وإذا كان منكورًا كان شائعًا في نوعه "[٩٥] . وراحوا يؤولون ما جاء معرفة وظاهره أنّه تمييز ، فأوّلوا ما كان معرفة بالألف واللام ، نحو قول الشاعر:

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر

ونحو قولهم : الاثنتا العشرة الدرهم ، على زيادة الألف واللام ، وبعضهم نصبه على التشبيه بالمفعول به[٩٦] ، ونصبوا المضافات في الآيات القرآنية ، إمّا على التشبه بالمفعول به ، أو على إسقاط حرف الجر ، أو على تضمين الفعل معنى فعل آخر ويكون المنصوب مفعولا به له ، فضمنوا الفعل سفه معنى جهل أو سفَّه ، وضمّنوا بطِرت منعى كَرِهت وهكذا راحوا يؤولون الشواهد ، ولا يخلو هذا الأمر من بعض التكلف كما هو واضح[٩٧] .

فمجيئ التمييز معرفة، جائز عن الفرّاء وتوافق معه الزمخشري والكوفيون، ومنعه البصريون، ولجأوا الى تأويل الشواهد التي ظاهرها مجيئ التمييز معرفة، ونقل الشيخ الطوسي آراء الجميع ولم يرجح أو يرد على أحدها، وعليه يمكن القول أنّه يرى جواز تعريف التمييز.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

نتائج البحث:

من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث هي :

١. يرى الفرّاء جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل ، وتوافق الشيخ الطوسي معه في هذه المسألة .

٢. يرى الفرّاء جواز ترك المبتدأ بلا خبر لفظًا اذا أضيف المبتدأ الى اسماء فيها معنى الخبر ، وأيضا وافقه الشيخ الطوسي على هذا .

٣. يرى الفرّاء جواز عطف الاسم على مرادفه ، بشرط اختلاف لفظه ، وخالفه البصريون في هذا وتوافق معه الشيخ الطوسي .

٤. الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممنوع عند الفرّاء والشيخ الطوسي في سعة الكلام ، وهو جائز عنهم في الشعر بالظرف أو الجار والمجرور ، وتوافق معهم البصريون ، وخالفهم بعض الكوفيين .

٥. تعرف التمييز جائز عن الفرّاء ، وتوافق معه الشيخ الطوسي ، والكوفيون ، ومنعه بعض البصريين .

٦. نصب تمييز كم الخبرية جائز عند الفرّاء مع مباشرته لها ، وهو جائز عند البصريين مع الفصل بينهما .

هوامش البحث

١ بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (آراء الفرّاء (ت٢٠٧ه) النحويّة في تفسير التبيان للشيخ الطوسي .

٢ ينظر : اللمع ، ابن حني : ٧٣ .

٣ النجم / ٧ .

٤ البيت لجرير ، ينظر : ديوانه ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه : ٢ / ٩٣٢ ، والتبيان في تفسير القرآن : ١١ / ٢٦ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٠ / ١١ ، والبيت في الديوان وتفسير القرطبي (يصلب عوده) وفي التبيان (تصلّب) .

٥ النمل / ٦٧ .

٦ معاني القرآن ، للفرّاء : ٣ / ٩٥ .

٧ التبيان في تفسير القرآن : ١١ / ٢٦ .

٨ ينظر : إعراب القرآن : ١٠٥٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٦٩٢ .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٩ المائدة / ٤٥ .
١٠ قرأها (العينُ) بالرفع ، الكسائي ، وأنس ، ينظر : معجم القراءات القرآنية : ٢ / ٢١٢ .
١١ الأعراف / ٢٧ .
١٢ الانعام / ١٤٨ .
١٣ الحجة في علل القراءات السبع : ٢ / ٤١٤ .
١٤ ينظر : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات : ١ / ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ، وشرح اللمع ، للباقولي ، تحقيق : الدكتور ، إبراهيم بن محمد أبو عبادة : ٥٨٨ ـ ٥٨٩ .
١٥ شرح التسهيل : ٤ / ٣٧٤ .
١٦ ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٣٨٠ ـ ٣٨١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٧٩ ، و شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٣٤ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق : الدكتور طارق الجنابي : ٦٣ ـ ٦٤ .
١٧ ينظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣ /٢٧٢ ـ ٣٧٤ .
١٨ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة : ٤٩٠ ، وينظر : الكتاب : ٢ /٣٧٩ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٦ ، واللمع : ٧٤ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك : ٤ / ٣٧٤ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٤١ ـ ٢٤٢ ، شرح المفصل : ٢ / ٢٨٠ ، وأوضح المسالك : ٣ / ٣٩٠ ، وشرح الأشموني : ٥٣٢ ، وشرح التسهيل ، للمرادي : ٨١٧ ـ ٨١٨ .
١٩ شرح ديوان جرير : ١ / ٥٧ ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٨١ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك : ٤ / ٣٧٤ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٤٢ ، شرح المفصل : ٢ / ٢٨٠ ، وأوضح المسالك : ٣ / ٣٩٠ ، وشرح الأشموني : ٥٢٨ ـ ٥٣٢ ، وشرح التسهيل ، للمرادي : ٨١٧ ـ ٨١٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود : ٢ / ١٨١ ـ ١٨٢ .
٢٠ شرح التسهيل : ٤ / ٣٧٤ .
٢١ المائدة / ٢٤
٢٢ البقرة / ٣٥
٢٣ الكتاب : ١ / ٢٤٦ ـ٢٤٧ .
٢٤ الكتاب : ٢ / ٣٧٨ ـ ٣٧٩ .
٢٥ المصدر نفسه : ٢ / ١٤٤ .
٢٦ ينظر : الكتاب : ١ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، ٢ / ١٤٤ ، ٣٧٨ ـ ٣٧٩ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٠ ، واللمع ، لابن جني ، تحقيق : الدكتور سميح أبو مُغلي : ٧٣ ـ ٧٤ ، وسر صناعة الاعراب : ١ / ٢٢١ ، و شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ـ ١٨٢.
٢٧ الأحوص الأنصاري، ينظر : شرح الشواهد الشعرية : ٣ / ٧٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٩٩ .
٢٨ الخصائص : ٢ / ٣٧٦ .
٢٩ ينظر : المقتضب : ٣ / ٢١٠ ، وإعراب القرآن : ١٠٥٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٦٩٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٨١ ـ ٣٨٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٩٧ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١٨٦ ، وائتلاف النصرة : ٦٣ ـ ٦٤.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٣٠ البقرة / ٢٣٤ .
٣١ معاني القرآن : ١ / ١٥٠ .
٣٢ لم يُذكر قائلة ، ينظر : معاني القرآن ، للفرّاء : ١ / ١٥٠ ، والكشف والبيان : ٦ / ٢٨١ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٣٢ .
٣٣ البيت لثابت بن كعب من شعراء خراسان في عهد الدولة الاموية ، ينظر : شعر ثابت قطة العتكي ، جمع وتحقيق : ماجد أحمد السامرائي : ٥٨ ، وفيه (فلعلّي) ، ومعاني القرآن ، الفرّاء : ١ / ١٥١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١ ٣١٥ ، والإغفال ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور عبد الله الحاج إبراهيم : ٩٦ ، والتبيان في تفسير القرآن : ٣ / ٣٨٢ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٣٢ .
٣٤ البقرة / ٢٤٠ .
٣٥ معاني القرآن ، للفرّاء : ١ / ١٥١ .
٣٦ التبيان في تفسير القرآن : ٣ / ٣٨٢ .
٣٧ ينظر: إعراب القرآن / ٩٨ ـ ٩٩، والاغفال: ٢ / ٨٩ ـ٩٠ ، والكشف والبيان : ٦ / ٢٨١ ـ ٢٨٢ .
٣٨ ينظر : والتبيان في إعراب القرآن : ١٨٦ ـ ١٨٧ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٣٢ .
٣٩ ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٣١٤ ـ ٣١٥ ، والمسائل البصريات : ١ / ٧٢٩ ـ ٧٣١ ، والمحرر الوجيز : ١ / ٣١٣ ـ ٤١٤ .
٤٠ الانفال / ١٣ .
٤١ مجاز القرآن : ١ / ٢٤٣ .
٤٢ ينظر : الكتاب : ١/ ٣٠٢ ، ومجاز القرآن : ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، والتبيان في تفسير القرآن : ٣ / ٣٨٢ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٣٢ .
٤٣ ينظر: ديوان الاعشى ، تحقيق : الدكتور : محمد حسين : ٣٣ , والإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٥٣ ، ٥ / ٢٩١ .
٤٤ جامع البيان : ٢ / ٦٨ .
٤٥ ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٣١٤ ـ ٣١٥ ، والاغفال : ٢ / ٩٥ ، وينظر رأي الكوفيين في رافع المبتدأ في الانصاف : ٤٠ .
٤٦ ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٣١٥ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٣٢ .
٤٧ ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ١ / ١٨٨ ـ ١٨٩ ، والكشاف : ١٣٧ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٣٣ .
٤٨ ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٣١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٦٠ ـ ١٦١ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٨٦ ـ ١٨٧ .
٤٩ التبيان في تفسير القرآن : ٣ / ٣٨٢ .
٥٠ ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٣٠ ـ ٣٣١ ، ٢ / ٥٥ ـ ٥٦ ، ٣ / ٤١ ، ٧٦ ، ٧٨ ،
٥١ الأنعام / ٣٢ .
٥٢ الواقعة / ٩٥ .
٥٣ معاني القرآن ، للفرّاء : ٣٣٠ ـ ٣٣١ .
٥٤ يوسف / ١٠٩ .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٥٥ معاني القرآن ، للفرّاء : ٢ / ٥٥ ـ ٥٦ .
٥٦ التبيان في تفسير القرآن : ٦ / ٥٢ .
٥٧ المصدر نفسه : ٨ / ١٤١ .
٥٨ ينظر : إعراب القرآن : ٤٦٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، والدر المصون : ٤ / ٦٠٠ ، وشرح الأشموني : ٣ / ٣٠٦ ، ودراسات في النحو الكوفي ، لأحمد ديرة : ٣٦٢ .
٥٩ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ، وشرح الأشموني : ٣ / ٣٧٧ ، في الهامش تعليق الشيخ محمد محي الدين ، وائتلاف النصرة : ٥٤ ـ ٥٥ ، والنحو الكوفي مباحث في علوم القرآن للفرّاء ، كاظم إبراهيم : ٣١ ، ودراسات في النحو الكوفي : ٣٦١ .
٦٠ ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٦ ، وشرح الاشموني : ٣ / ٤٠٦ ، ودراسات في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء ، لأحمد ديرة : ٣٦٣ .
٦١ المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، تحقيق : الدكتور فخر صالح قدارة : ١٠٥ ، وينظر : آراء الفرّاء النحوية في خزانة الأدب : ٢٨٣ .
٦٢ البينة / ٥ .
٦٣ ق / ٩ ، ١٦ ، ١٩ ، تباعا
٦٤ فاطر / ٤٣ .
٦٥ نهج البلاغة : ١ / ٢٣ ، ١١١ ، ١٥١ ، تباعا .
٦٦ شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .
٦٧ ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٨ ، وإعراب القرآن : ٣٦٤ ، و الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان : ٢١٣ ـ ٢١٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان : ٢ / ٨٩٣ ـ ٨٩٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، وشرح المفصل : ٢ / ١٦٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، دراسات في النحو الكوفي : ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .
٦٨ التبيان في تفسير القرآن : ٦ / ٥٢ .
٦٩ ينظر : المصدر نفسه : ٨ / ١٤١ .
٧٠ إبراهيم / ٤٧ .
٧١ البيت غير منسوب : ينظر : معاني القرآن ، للفرّاء : ١ / ٣٥٨ ، ٢ / ٨١ ، ومعاني القرآن ، للزجاج : ٣ / ١٦٩ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٤ ، والتبيان في تفسير القرآن : ٦ / ٢٥٤ ، ٨ /٦١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٦١ ، ائتلاف النصرة : ٥٢ .
٧٢ من الشواهد التي لم يُذكر قائلها : في الكتاب ١ / ١٨١ ، ومعاني الفرّاء ٢ / ٨١ ، وأمالي المرتضى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم : ١ / ٢١٦ .
٧٣ معاني القرآن : ٢ / ٧٩ ـ ٨١ .
٧٤ معاني القرآن : ٢ / ٨٢ .
٧٥ التبيان في تفسير القرآن : ٨ / ٢٦١ .
٧٦ الأنعام / ١٣٧ .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٧٧ التبيان في تفسير القرآن : ٦ / ٢٥٤ .
٧٨ ينظر : الخصائص : ٢ / ٤٠٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤٧ ـ ٣٤٨ ، وشرح المفصل : ١٨٥ ـ ١٩٠ ، وشرح الأشموني : ٣ / ٥٠٦ ، هامشها ، وائتلاف النصرة : ٥١ ـ ٥٤ .
٧٩ الكتاب : ١٧٥ ـ ١٧٦ .
٨٠ ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٦٨ ـ ١٦٩ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢٧١ ـ ٢٧٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤٩ ، وائتلاف النصرة : ٥٤ .
٨١ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤٧ ، وشرح الاشموني : ٣ / ٥٠٦ ، الهامش .
٨٢ ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد : ٣ / ٨٢ ـ ٨٨ ، والتذييل والتكميل في شرح ابن عقيل ، لأبي حيّان ، تحقيق : الدكتور حين هنداوي : ٢ / ٤٢ ـ ٤٤ ، وشرح الأشموني : ٣ / ٥٠٤ ـ ٥١٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٦٨ ـ ٣٧٣ ، والموفي في النحو الكوفي ، للكنغراوي ، علق عليه : محمد بهجة البيطار : ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .
٨٣ البقرة / ١٣٠ .
٨٤ النساء / ٤ .
٨٥ معاني القرآن : ١ / ٧٩ .
٨٦ القصص / ٥٨ ، ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٣٠٨ .
٨٧ معاني القرآن : ١ / ٧٩ .
٨٨ التبيان في تفسير القرآن : ٣ / ١٥ ، ٩ / ٤٣٦ .
٨٩ ينظر : مجمع البيان : ١ / ٢٩٣ ، والتبيان في تفسير القرآن : ١ / ١١٧ .
٩٠ معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، والأُصول في النحو : ٢ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .
٩١ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٧٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٦١٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٦٩ ، ومعاني النحو : ٢ / ٢٧٠ .
٩٢ تغمص الناس ، بمعنى تحتقرهم .
٩٣ الكشاف : ٩٧ ، والحديث في كشف الأستار ، للهيثمي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي : ٤ / ٨ .
٩٤ الموفي في النحو الكوفي : ٢٢٣ .
٩٥ المقتضب : ٣ / ٣٢ .
٩٦ ينظر : المقرّب ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري : ١ / ١٦٣ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٦١٦ ، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد : ٢ / ٢٨٩ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٦٩ .
٩٧ ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٥٦ ، ومعاني القرآن ، للأخفش : ١ / ١٥٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١١١ ، والأُصول في النحو: ٢ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ، وشرح السيرافي : ٢ / ٧٨ ـ ٧٩ ، وشرح للمع : ١ / ٤٦١ ـ ٤٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٧٢ ،

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

مصادر البحث

القرآن الكريم

- آراء الفرّاء النّحوية في خزانة الأدب للبغدادي، علي محمد علي عبد الله صالح، رسالة ماجستير، جامعة أُم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ قسم الدراسات العليا، المملكة العربية السعودية.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه) ، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة : الدكتور رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، ١٤١٨ه / ١٩٩٨م .
- الأُصول في النّحو، أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧ه/ ١٩٩٦م .
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨ه) ، اعتنى به : الشيخ خالد العلي ، ط٢ ، دار المعرفة ، ١٤٢٩ه / ٢٠٠٨م .
- الإغفال، وهو المسائل المصلّحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١ه)، تصنيف: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت٣٧٧ه)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، ١٤٢٣ه / ٢٠٠٣م .
- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت٤٣٦ه) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٣ه / ١٩٥٤م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧ه) تحقيق: الدكتور جودة مبروك ، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب ، ط١، مكتبة الخانجي .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١ه) ، ومعه عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير ، محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١ه) ، ومعه عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير ، محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تأليف : عبد الطيف بن أبي بكر الشرجي الزُبيدي، تحقيق: الدكتور طارق الجناحي، ط١ ، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٧ه / ١٩٨٧م .
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد طه ، ومراجعة : مصطفى السقا ، الهيئة المصرية الهامة للكتب ، ١٤٠٠ه / ١٩٨٠م

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

● التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦ه) ، تحقيق: علي محمد البجاوي .
● التبيان في تفسير القرآن: شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠ه)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الجزء(٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) طبعة أُولى ١٤١٧ه ، والجزء (١ ، ٧ ، ٨ ، ٩، ١٠ ، ١١) طبعة ثانية، ١٤٤٠ه .
● تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥ه) ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجد، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، والدكتور أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، ١٤١٣ه / ١٩٩٣م .
● تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨ه) ، تحقيق : خليل مأمون شيحا، ط٣ ، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٣٠ه / ٢٠٠٩م .
● الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت٣٧٧)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجد، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٨ه / ٢٠٠٧م .
● خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣ه) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي ، ١٤١٨ه / ١٩٩٧م .
● الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمد على النّجار، المكتبة العلمية.
● ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتحقيق: الدكتور محمد حسين ، مكتبة الآداب المكتبة النموذجية .
● ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق : الدكتور نعمان محمد أمين طه ، ط٣ ، دار المعارف
● سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ه) ، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي .
● شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله العقيلي المصري الهمذاني (ت٧٦٩ه) ، على ألفية ابن مالك أبي عبد الله محمد جمال الدين (ت٦٧٢ه) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢٠ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠ه / ١٩٨٠م .
● شرح الأشموني على ألفية بن مالك، المسمى منهج السالك الى ألفية بن مالك، حققه: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، ١٣٦٥ه .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

●شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (ت ٦٧٢ه) ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون، ط١ ، دار هجر للطباعة ، ١٤١٠ه / ١٩٩٠م .

●شرح التسهيل، للمرادي (ت٧٦٣ه) ، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط١، ١٤٢٧ه / ٢٠٠٦م .

●شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥ه) على أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، للعلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢١ه / ٢٠٠٠م .

●شرح الرضي على الكافية ، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، ط٢ ، ١٩٩٦م

●شرح الشواهد الشعرية في أُمّات الكتب النحويّة ، محمد محمد حسين شُراب ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٧ه / ٢٠٠٧ .

●شرح اللمع للأصفهاني ، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣ه) ، تحقيق : الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عبادة ، ١٤١١ه / ١٩٩٠م .

●شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣ه) ، تحقيق: الدكتور أميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، ١٤٢٢ه / ٢٠٠١م.

●شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩ه) الشرح الكبير ، تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح .

●شرح ديوان عمرو بن أبي ربيعة المخزومي، محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١ ، مطبعة السعادة ، بمصر ، ١٣٧١ه / ١٩٥٢م

●شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ه) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي, ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، ٢٠٠٨م .

●كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان

●كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ه) ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٠٨ه / ١٩٨٨م .

●كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، صنعه: أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت٥٤٣ه)، حققه: الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح ـ دمشق ، ١٤١٥ه / ١٩٩٤م .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

● الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ه) ، تحقيق جمع من الباحثين: منهم الدكتور خالد بن عون العنزي ، والدكتور ناصر بن محمد بن صالح الصائغ، ط١ ، دار التفسير، جدة ـ السعودية، ١٤٣٦ه / ٢٠١٥م.

● اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق: الدكتور سميح أبو مُغلي .

● مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠ه) ، عارضه بأُصوله وعلق عليه ، الدكتور فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

● المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦ه) ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٢ه / ٢٠٠١م .

● المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقّح مصفّى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ه / ١٩٨٠م .

● المسائل البصريات ، الفارسي ، تحقيق : الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط١ ، مطبعة المدني ، ١٤٠٥ه / ١٩٨٥

● مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ه) ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ه / ١٩٨٤م .

● معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (ت٣١١ه)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدُه شلبي، ط١، عالم الكتب، ١٤٠٨ه / ١٩٨٨م.

● معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ه) ، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، ط١ ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٤١١ه / ١٩٩٠م.

● معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ه) الجزء الأوّل تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني تحقيق : الأستاذ محمد علي النجار، والجزء الثالث، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة

● معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشر القرّاء ، إعداد: الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم , ١٤١٢ه / ١٩٩١م .

● المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دراسة وتحقيق : الدكتور فخر صالح قدارة ، ط١ ، دار عمّار للنشر ، ١٤٢٥ه / ٢٠٠٤ م .

● المقتضب للمبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٥٨ ه) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة ، ١٤١٥ه ، ١٩٩٤م

● المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩ه) ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩٢ه / ١٩٧٢ م .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

● نهج البلاغة، جمعه السيد الشريف الرضي، شرح: الشيخ محمد عبدُه ، خرّج مصادره: فاتن محمد خليل اللبون ، طبعة جديدة منقحة ومصححة ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤٢٨ه / ٢٠٠٧م .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317